وهو ان يحمل تقديم المسند لحصر المسند اليه عليه لانه يلزم تقدير العكس ان يكون المعنى
المعنى الثابت في خمور الجنة مقصور على عدم الغول وقد كان المعنى ان عدم الغول مقصور على
الثبوت في خمور الجنة قوله لئلا يفيد ثبوت القرينة الظاهر ان افادة التقديم التخصيص
مع النفي غير واجبة كما في الاثبات فلو ابدل قوله يفيد بقوله يوهم لكان اولى وعبارة
الكشاف وليس في عبارة المصنف الآن يلزم وجوب التخصيص في مثله فليتامل قوله
كقوله لا يخفى ان القصر ممكن فيه قوله والمسند اليه المتأخر الخ لا يجوز ان يكون شمس
الضحى الى آخره هو المسند لما عرفت من امتناع وقوع المعرفة خبرا عن النكرة ولو قيل ان قوله
بلا انه مسند او قوله سرق خبره وقوله شمس الضحى الى آخره بدل او خبر مسند محذوف اي هم
لكان معنى بديعا بل لا يبعد ان يقال انه اقرب من الاول وفيه ايضا مبالغة في المدح وذكر
لافادة تنكير المسند اليه وجعل خبره فعلا التخصيص قطعا عند السكاكي وعند الشيخ
ايضا على ما رواه المصنف فالمعنى ان بلا انه لا غيرها هي التي تشرق الدنيا ببهجتها وهم شمس
الضحى وابو اسحق والقمر كما في قول الآخر هو المشرقات النيرات بلا انه الشمس والعلم المنير وجعفر
ولا يتوهم انه نكرة ولا يصح الابتداء به لعدم التخصيص لان التخصيص موجود فيه كما في رجل
جاءني وقد يشكل الكلام فيه على ان ابن البرهان قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي
نكرة شئت قال [illegible] الآية وما احسن ما قال يعني ابن البرهان قوله لان بعضها مختص
بالفاعل يعني لو قال لجمع ما ذكر غير مختص بهما فان كان المحكوم عليه المجموع من حيث
هو مجموع فهو غير صحيح لان البعض يختص بهما فالمجموع من حيث هو ايضا يكون مختصا بهما
وكذا ان كان كل فرد لان الحكم الحالي فيكون كل فرد محكوما عليه بانه غير مختص بهما
قوله متعلقات الفعل يجوز فتح اللام وكسرها وذلك انه ان نظر الى ان المعمول فرع على
عامله ومتعلق به فلفظ المتعلقات بالكسر وان نظر الى جانب المعنى والحقيقة حيث
يقال تعلق الفعل بكذا فيجوز الفتح قوله الفعل مع المفعول [illegible] في الشرح في بحث
الكناية ان كلمة مع انما تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع
الوزير وقد عرفت مما [illegible] ان كل واحد من الفعل ومتعلقه فرع عن الآخر من جهة
فيجوز ان يقال ذكر الفعل مع المفعول كما في هذا وان يقال ذكر المفعول مع الفعل كما في
قول المصنف من ذكره معه في احد الوجهين وقوله بعده فاذا لم يذكر معه في احد الوجهين
ايضا وهذا بنا على ما ذكره والا فقد عرفت عدم كلية كون ما بعد مع متبوعا

أحوال متعلقات الفعل

قوله ومهد

١٣٠

قوله ومهد لذلك مقدمة كون تلك المقدمة ممهدة لجميع ما ذكره في هذا الباب غير واضح
لانه ذكر فيه بلا انه اشياء حذف المفعول وتقديمه وتقديم بعض المعمولات على بعض ولا
دخل للمقدمة في الاخيرين قوله او ذكر الفعل مع كل منهما في هذا الوجه زيادة لفظ قريب لفظي
من حيث ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شيء واحد بخلاف الوجه الاول لكن الاول ارجح
معنى لان الكلام في احوال متعلقات الفعل لا في احواله نفسه ولفظا ليوافق قوله فاذا
لم يكن معه فان المسند اليه في لم يذكر هو المفعول كما صرح به الشارح وذلك لتصريح المصنف
به في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا المختصر حيث قال فنقول الفعل المتعدي اذا اسند
الى فاعله ولم يذكر له مفعول واما بالنظر الى مجرد عبارة المختصر فيمكن ان يكون المسند
اليه هو الفعل ويتوجه النفي الى القيد كما هو القاعدة الشائعة في دخول النفي على كلام فيه
قيد كذا قيل قلت في كون عبارة الايضاح دالة على ان الضمير في لم يذكر يرجع
الى المفعول خفاء وانما يظهر لو قال ولم يذكر معه مفعول ولو قيل ان الوجه الاخير ارجح
من جهة اللفظ على الاطلاق لم يبعد وذلك لان الضمائر الاربع على نسق واحد وكذلك
الضمائر المفردات ويكون ضمير قوله فاذا لم يذكر ايضا للفعل ومن حلي الذوق وشانه
ادرك انه حق ارجاع الضمائر المذكورة الى ان يكون الى الفعل وذلك لوقوعها في سياق قول
المصنف الفعل مع المفعول الخ تامل قوله اي تلبس الفعل بكل منهما قيل في العبارة مسامحة
اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي
تلبس الفعل بما ذكر معه ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح بقوله بكل منهما وقوله فيما
مر اي ذكر كل من الفاعل والمفعول الكل الافرادي اي كل واحد واحد بل الكل
المجموعي والمعنى الغرض من ذكرهما معا افادة تلبس الفعل بهما معا وكلامه مبني على
انهما مجتمعان ولذلك قال فيما بعد من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع بلفظ
الواو ولم يقل او على من وقع فلا مسامحة وكلامه في الشرح صريح في ان مراده ذلك
حيث قال الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط الخ ولا بعد ان يقال في هذا
المقام لا ضرورة ملجئة للشارح الى ارجاع ضمير ذكره في احد الوجهين وبه الى كل من الفاعل
والمفعول بل هو راجع الى الفاعل اي الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ما هو معلوم
ثبوته للفاعل وهو ان الغرض من ذكره معه افادة تلبسه به فيكون المفعول مثله
في ذلك كما في قول الشاعر ۞ فوجهك كالنار في ضوئها ۞ وقلبي كالنار في حرها ۞
حيث ارجع الضمير الى المشبه به وقول المصنف لا افادة وقوعه مطلقا يؤيد هذا